هـــل التخلـــف إرث اســـتعماري؟!

يمثل التخلف الـذي تعاني منه دول مرت باسـتعمار طويل، مقابل تقدم دول أخرى، إشـكالية هيكلية معقـدة، هي نتاج حتمـي لعلاقات اسـتعمارية وإمبرياليـة عميقـة الجـذور، ومـا خلّفته مـن أنظمة اقتصادية وسياسية وثقافية مُصَمَّمَة لاستمرار التبعية.

شـكّلت هذه الهيكليـة المعقدة فجـوة فـي نظريـات التخلف، ما بين «نظرية التحديـث» و«نظرية التبعيـة»، وتفسـيرهما.. فنظرية التحديث التي ظهـرت بعد الحرب العالميـة الثانية تـرى أن التخلف هو نتيجة لـ«تقليدية» المجتمعات، وأن طريـق التقـدم هـو محاكاة النموذج الغربي في التصنيع والقيم والمؤسسات، وتعتبر أن السبب في التخلف هو عوامل داخلية.

أما نظريـة التبعية التي ظهرت كرد نقدي للنظرية السـابقة فترى أن تخلف دول «الهامـش» أو دول «الطـرف» (الجنوب العالمي) ليس نتيجة قصور داخلي، بل هو شـرط أساسي لثروة وتقدم دول «المركز» (الشـمال العالمي). فثـروة الدول المتقدمـة مبنيـة على اسـتغلال وتخريب اقتصادات المسـتعمرات السابقة؛ وإن تخلف هذه الدول ليس مرحلة مؤقتة، بل هو نتيجة حتمية للرأسمالية العالمية التي تحتاج إلى مناطق لتوفير المواد الخام والعمالة الرخيصـة، وأسـواق للمنتجات النهائية.

وسنحاول هنا إيجاز أهم الرؤى والأفكار في تفسير هذه الظاهرة.

الإرث الاستعماري.. الاستعمار الجديد

انتهـى الاسـتعمار المباشـر، واسـتمرت آليات التبعية بأشـكال جديدة تظهر في اسـتمرارية تخلف الـدول، لأن هياكلهـا الاقتصادية والسياسـية لا تزال تعكـس إرثًا اسـتعماريا متمثلاً بصورة مكثفة في ثقافة سياسـية نخبوية فاسدة، تجسدت في إدارة فاشلة لمؤسسات الدولـة، وتغلب عليها ممارسـات النهب وتبديد الثروة.

تبنّت هذه الدول أنظمة سياسية وقانونية مسـتوردة مـن الغرب، «الديمقراطيـة الليبراليـة مثالاً»، لكنها لا تعمل وفق سـياقها الثقافي والتاريخي، فأدى إلى ظهور ما يُسمى «الديمقراطيـات غير الليبرالية»، ما يبقي الحال على ما هو عليه، وتزيد الفجوة بين التحديث والتبعية.

التعليم وإعادة إنتاج التبعية

صُممت نظم التعليم الاستعمارية الحديثة لتُنتج نُخبًـا منفصلة عن ثقافتها وواقع مجتمعهـا، وتُدرّبها علـى أن تكـون جزءًا مـن النظام الغربـي، وليس ناقدين له. أدى هذا إلى اسـتمرار تخلف فكري حقيقي، إذ يتجاهل معظـم المتعلمين خطر عامل الفقر على المشاريع التنموية، ويفتقر إلى معرفة الفقر وأنماطه في مجتمعاتهم، ويفتقر إلى القدرة على التفكير النقدي في الأسباب الجذرية للفقر، مـا يؤدي إلى إعـادة إنتاج الوضع القائم.

لم يكتفِ الاسـتعمار بالسيطرة الاقتصاديـة، بل عمـل على تفكيك المؤسسات والهوية الثقافية، وطمس الثقافـات المحلية والإطاحة بالنظم السياسـية والاجتماعية التقليدية (العولمة مثـالا)، هـذا «التجريد الثقافـي خلق فراغًا واسـتمرارية للهيمنـة الفكرية من خـلال تعليم النخب على أن تكون وسيطًا (فاسدًا)

○ بقلم:

سميرة بن رجب.

بين المستعمِر والمستعمَر، بدلا من أن تكـون قادرة على إعـادة البناء (العراق مثالا)».

كيف صُنع التخلف

لصناعـة التخلف، لـم يقتصر دور الاسـتعمار على نهب الموارد، بل أنشـأ هياكل مُصَمَّمَة لاستمرار التبعيـة. إذ خلقـت السياسـات الاستعمارية اقتصادات مزدوجة في مستعمراتها. اقتصاد «حديث» موجه للتصدير (مثـل التعدين والزراعة التجارية) يسيطر عليه المستعمِر، وقطاعٌ «تقليدي» يعمل بـ«الكفاف» ويُهمَل. هذا الهيكل يضمن اسـتمرار تدفق الثروة للخارج ويُبقي القطاع التقليدي متخلفاً.

ولتكريـس التبعيـة التجارية والماليـة صُممـت اقتصـادات المسـتعمرات لتزويد المسـتعمِر بالمواد الخـام، بينمـا تُجبر على اسـتيراد المنتجات المصنعة منه (النفط مثالاً)، ويؤدي هذا إلى تدهور شـروط التبادل التجـاري لصالح الدول المتقدمة. وفي الجانب الآخر تعمـل الديون المتراكمة وشـروط القروض الصادرة عن مؤسسـات بريتـون وودز المالية الدولية على تقييد سياسـات هذه الدول وتُبقيها في حالة تبعية.

مؤسسات بريتون وودز ونظامها النقدي

مؤسسـات بريتـون وودز هما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ وهما مؤسسـتان دوليتان تأسستا عام 1944 بهـدف إعادة بناء النظام الاقتصـادي العالمي بعـد الحرب العالمية الثانيـة، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الـدول. يُطلق على هاتين المؤسسـتين معًا هذا الاسم نسبةً إلى مكان انعقاد المؤتمر الذي أسسهما (What are the Bretton Woods Institutions? – Bretton Woods Project).

وإلى جانب إنشـاء المؤسستين، صُمـم في المؤتمر «نظـام بريتون وودز» النقدي، وهو نظام لأسـعار الصرف كان من المفترض أن يحقق الاسـتقرار. كان جوهر هذا النظام يقوم علـى ربط الـدولار بالذهب، وربط العملات بالدولار، الذي بدأ في عام 1958، واسـتمر حتى عام 1971 قبل صدور قـرار الرئيس الأمريكي ريتشـارد نيكسـون وقف تحويل الدولار إلى ذهـب للبنوك المركزية الأجنبيـة (The Operation and Demise of the Bretton Woods System; 1958 to 1971 NBER]). ورغـم انهيار هذا النظام فإن المؤسسـتين استمرتا وازدادت أهميتهما كركائز أساسية في النظام المالي العالمي.

مؤسسات «بريتون وودز» والإرث الاستعماري والتبعية

النقـد الأكثـر جذريـة لهـذه المؤسسـات ينطلق مـن نظريات مثل نظرية التبعية، التي ترى أن هذه المؤسسات لم تُخلَق لتعزيز التنمية المسـتقلة، بل لإدمـاج اقتصادات الجنـوب العالمـي فـي النظـام الرأسمالي العالمي ككيانات تابعة، ما يعيد إنتاج علاقات هيمنة واستغلال مشابهة للعهد الاستعماري، من خلال فقدان السـيادة الوطنية بما تفرضه برامـج القروض (برامـج التكيف الهيكلي مثالاً) من شـروط سياسية واقتصادية على الـدول المقترضة (خفض قيمـة العملة، وخصخصة القطاع العـام، ورفع الدعم.. مثالا)، ما يُضعف قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياساتها وفق أولوياتها ويجعلها منفذة لإملاءات خارجية.

تُقدّم هذه المؤسسـات نموذجًا اقتصاديًـا واحـدًا (الخصخصة، التقشـف) كحل وحيـد لا بديل له، بينما يتم تهميـش البدائل الوطنية كحمايـة الصناعات الناشـئة أو صناديق الثروة السـيادية، ما يمنع الـدول من تبني سياسـات تنموية تتلاءم مع سياقها الخاص.

بإيجاز شـديد، لا يعـد الجدل الدائـر حـول مؤسسـات بريتون وودز (صنـدوق النقـد الدولـي والبنك الدولي) أمـراً أكاديميًا، بل هو صـراع حيوي حول مسـتقبل السـيادة الوطنية، وتوزيع الثروة العالمـي، ومعنى التنمية الحقيقية. هذه المؤسسات تعد من أدوات إعادة إنتاج التبعيـة والهيمنة والتخلف فـي دول الجنوب العالمـي.. فمن خلال آليـات الإقراض المشـروط تعيد هذه المؤسسـات إنتاج هياكل سـلطة تحافظ في كثير من الأحيان على التخلف، ليس بسـبب «فشل» الشـعوب، بـل نتيجـة لتصميم مؤسسـي يرتبط بمصالـح الدول الكبرى ويُسـلِب الدول المقترضة جزءًا كبيرًا من سـيادتها في رسـم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

بالنتيجة، تكمن إشكالية التخلف في نظام عالمي صُنع تاريخيًا لخدمة مصالح دول المركز على حساب دول الهامش.. وإن الدول التي تمكنت من التقدم، رغم اسـتعمارها، كالنموذج الصينـي العظيم، هـي التي عملت على صناعـة ظروفهـا التاريخية والسياسية الاسـتثنائية، وفي هذه الظروف تمكنت من أن تكسـر دائرة دول المركز ودول الهامش، بل أعادت بها بناء الإنسان من خلال سياسات تنموية مركزية وقوية، وبناء هيكلة الاقتصاد والمؤسسـات. أما الدول التي ظلت متخلفة فهي تلك التي بقيت أسيرة لهذه الهياكل الاستعمارية، ما جعل التقدم الحقيقي يبدو مستحيلا ما لـم يُعاد بنـاء أسـس الدولة والمجتمع من جذورها.

والمسـتقبل يتوقـف علـى ما إذا كانـت الضغـوط المتزايدة من الجنوب العالمي، المدعومة بأزمات حـادة كتغيـر المنـاخ والديون، سـتؤدي إلى إصلاحات جوهرية، أم أن النظام الدولي الحالي سيقاوم، ما يدفع نحو مزيد من التجزؤ وظهور أنظمة موازية.

sr@sameerarajab.net

في إطار دعمه لتمكين الشباب البحريني

بنـك البحريـن الوطنـي يحتفـي مـع مؤسسـة المبـرة الخليفيـة باختتـام برنامـج «واثـق» لعـام 2026

احتفى بنـك البحرين الوطني مع مؤسسـة المبرة الخليفيـة باختتام النسـخة الثالثة من برنامج «واثق». يأتـي ذلك من منطلـق التزامه بدعم المبـادرات الوطنية الهادفة إلى إعداد الشباب البحريني وتمكينهم أكاديميًا ومهنيًا.

وبهذه المناسبة، صرّح هشام أبو الفتـح رئيس تنفيـذي – الاتصالات المؤسسـية في بنك البحرين الوطني قائلاً: «يمثل الاستثمار في الشباب أحد المحاور الرئيسـية لاستراتيجية بنك البحرين الوطني في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية. وانطلاقًا من إيماننا بأن بناء القدرات الوطنية يبدأ بتوفير فرص نوعية للتعلم والتطوير، واكتسـاب الخبرات العملية، جاءت شراكتنا مع مؤسسة المبرة الخليفية لتُشـكل امتدادًا لالتزامنا بالإسـهام بفاعلية في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية».

وأضاف بقوله: «يسعدنا أن نرى الأثر الإيجابي الـذي يحققه برنامج «واثق»، وما يتيحه للمشـاركين من فرص لاكتشاف إمكاناتهم، وبناء الثقة اللازمة لاتخاذ قراراتهم المسـتقبلية

بوعـي أكبر. وسـنواصل فـي بنك البحريـن الوطني دعـم المبادرات التي تفتح آفاقًا جديدة أمام الشـباب البحريني، وتعـزز جاهزيتهم لقيادة مستقبل أكثر ازدهارًا».

من جانبها، صرّحت صبا يوسف سـيادي المدير التنفيذي في مؤسسة المبرّة الخليفية قائلة: «إن ما لمسناه من حـرص وسـعي مسـتمر لدى المشـاركين لتطوير قدراتهم المهنية والأكاديمية هـو مصدر فخر واعتزاز لنا جميعاً. ونحن نثمن هذه الجهود، ونجـدد تأكيدنـا أهمية الشـراكة الاسـتراتيجية التي تجمعنا بـبنك البحريـن الوطني وباقي شـركائنا، الذين يسهم اسـتثمارهم ورعايتهم الكريمـة في تعزيز مسـيرتنا لطرح مبادرات رائدة في التعليم والتوجيه وتنمية المهارات».

وقد أتم ما يقارب 90 مشاركا من الفئة العمرية 16 – 18 عامًا النسـخة الثالثة مـن برنامج «واثـق»، التي تضمنت برنامجا تدريبيا متكاملا يركز على تعزيز الوعـي الذاتي، وتطوير المهـارات الأساسـية، إلى جانـب تعريف الطلبـة بمتطلبـات الحياة الجامعيـة، وآليات إعداد السـيرة الذاتيـة، والاسـتعداد للانتقال من المرحلة المدرسية إلى التعليم العالي، بالإضافة إلى تنظيـم زيارات ميدانية لعدد من الجامعات وجهات العمل، بما يُتيح للمشاركين فرصة الاطلاع على بيئات متنوعة واكتسـاب فهم أعمق للخيارات المستقبلية المتاحة أمامهم.

ويعكس استمرار شراكة برنامج «واثـق» بين بنـك البحرين الوطني ومؤسسـة المبرة الخليفيـة التزام الجانبيـن بتطوير مشـاريع نوعية تسـهم في إعداد الكفـاءات الوطنية، وتعزز ثقافة التعلم المستمر، وتدعم تطلعـات مملكة البحريـن نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

وزيـــر الخارجيـــة يجـــري اتصـــالا هاتفيـــا مـــع نظيـــره الســـعودي

أجـرى الدكتور عبداللطيف بن راشـد الزياني وزير الخارجية، اتصالا هاتفيا أمس، مع صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سـعود وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

جرى خـلال الاتصـال بحث مسـار العلاقات الأخويـة التاريخية الوثيقة التي تجمع بين البلدين الشـقيقين، وسبل تعزيز التعاون الثنائي فـي مختلف المجالات بما يخـدم المصالح المشـتركة ويعود بالنفع والخير على الشعبين الشقيقين.

كمـا تمت مناقشـة آخر المسـتجدات الاقليميـة، والجهـود المبذولـة لخفض التصعيد وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، بالإضافـة إلى تبادل وجهات النظر بشـأن التنسيق والتشاور المشـترك إزاء التحرك الدبلوماسـي الخليجي فـي مجلس الأمن الدولي حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك.

مشيدا بما بلغته الصحافة البحرينية.. السلوم:

جائـزة رئيـس الـوزراء للصحافـة تجسـد الرعايـة الرفيعـة للإعـلام الوطنـي

هنـأ النائـب أحمـد السـلوم جميع الصحفيين والإعلاميين الفائزين بجائـزة رئيـس مجلس الـوزراء للصحافـة فـي نسـختها العاشـرة، من مختلـف المؤسسـات الصحفيـة المحلية، مؤكدًا أن هذا التتويج يمثل تقديرًا مستحقًا للكفاءات الوطنية المبدعـة، وحافزًا لمواصلة الارتقاء بجـودة المحتوى الصحفي وتعزيز حضوره وتأثيره في المجتمع.

وأكـد السـلوم أن ما بلغته الصحافة البحرينية من مسـتوى مهني متطور يعكـس ما تحظـى به من رعايـة ملكية سـامية في ظل العهـد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بـن عيسـى آل خليفة ملك البلاد المعظـم، وما يوليه جلالتـه من اهتمـام لدور الصحافة والإعلام المسؤول بوصفهما شـريكًا فاعلًا في مسيرة التنمية والتحديث، ومنبـرًا لترسـيخ الوعي الوطنـي وإبـراز منجزات المملكة ومواقفها.

○ أحمد السلوم.

وأشـار إلى أن رعايـة صاحب السمو الملكي الأمير سـلمان بن حمد آل خليفة ولي العهـد رئيس مجلس الـوزراء للجائزة، وحرص سموه على تكريم الفائزين، يجسـدان المكانة المتقدمة التي تحتلها الصحافة ضمن أولويـات التنمية الوطنية، ويؤكـدان التقدير الكبير الذي توليه قيـادة المملكة للصحفييـن وإسـهاماتهم ضمن فريق البحرين.

وقال السلوم إن جائزة رئيـس مجلس الـوزراء للصحافـة أصبحـت، عبر نسـخها المتعاقبة، محطة سـنوية بـارزة ينتظرها الوسط الصحفي، لما أحدثته من أثر إيجابـي في تعزيز المنافسة المهنية، وتحفيز الصحفيين والمؤسسـات الصحفيـة علـى الابتكار والتجديـد وتقديـم أعمال أكثر عمقًا وجودة، فضلًا عن دورها في اكتشاف الطاقات الصحفية الشابة وتشجيعها على الانخراط في المهنة.

وأضـاف أن الأعمـال الفائـزة والمشـاركة في مختلـف فئـات الجائزة تعكـس تنـوع التجربـة الصحفيـة البحرينيـة وقدرتهـا علـى مواكبـة التحولات الرقمية وتطوير أدوات السرد والتواصل، مع المحافظة على القيم المهنية والمصداقية والمسـؤولية الوطنية.

وأعـرب السـلوم عن اعتزازه بجميع المؤسسات الصحفيـة البحرينيـة ومنتسـبيها، متمنيًـا للفائزين مزيدًا من النجاح، وللصحافة الوطنية مواصلة مسيرتها المتميزة في خدمة الوطن والمواطـن، ودعم أهداف المسـيرة التنموية الشاملة لمملكة البحرين.